

حقوق الشعب الفلسطيني:

من الشرعية التاريخية إلى "الشرعية" التفاوضية

إبراهيم أبراش*

مقدمة

بفعل المأزق الذي وصلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية في نهجها النضالي السياسي والعسكري، لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة والمنصوص عليها في الميثاق الوطني الفلسطيني، اضطرت المنظمة إلى إعادة النظر في المرجعية التي تستند إليها في المطالبة بالحقوق السياسية الفلسطينية. فمن الشرعية التاريخية والثورية انتقلت إلى الشرعية الدولية، ومن الشرعية الدولية انتهى الأمر بها اليوم إلى الغرق في متاهات الشرعية التفاوضية. وهي شرعية، في ظل موازين القوى القائمة بين الشعب الفلسطيني الذي نصفه تحت الاحتلال ونصفه الآخر في المنافي من جهة، وبين إسرائيل والحركة الصهيونية من جهة أخرى، أقرب إلى شريعة الغاب، يفرض فيها القوي شروطه.

واليوم، وبعد تكرار المماطلات الإسرائيلية وتعدد اللاءات بشأن الاستيطان واللاجئين والقدس، يتجدد الحديث عن دور الشرعية الدولية وضرورة أخذ الأمم المتحدة لدورها في عملية التسوية. وهذا ما نجده، مثلاً، في بيان السلطة الفلسطينية الصادر عن اجتماعها الوزاري في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1999، بل يطالب البعض، مجدداً، بعرض

* كاتب فلسطيني، وأستاذ علم السياسة في كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، الرباط - المغرب.

القضية على محكمة العدل الدولية لبتّ ما إذا كان قطاع غزة والضفة الغربية أراضي
محتلة أم لا؟¹

المشكلة لا تكمن في القرارات في حد ذاتها، لأنها قرارات جاءت حصيلة توازنات
دولية داخل الأمم المتحدة في فترة محددة من تاريخ النظام الدولي. ولا يمكننا أن ننتظر
من المنتدى الدولي الذي تحكمه الدول الخمس الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة
الأميركية، أن يقر بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وللعرب كما يراها العرب. إنما
المشكلة كمنت، وتكمن، في أسلوب تعامل منظمة التحرير والدول العربية والسياسيين
العرب مع الشرعية الدولية، بحيث لم يفصل بين ما هو سياسي وما هو قانوني دولي؛
بين الخطاب الموجه إلى العالم والخطاب الموجه إلى الجماهير لتحميسها أو للتغريب بها.
بل إن البعض تعامل، وما زال يتعامل، مع الأمم المتحدة كأنها دار ندوتنا أو أحد
دواويننا، ندعوها متى نريد ونتجاهلها متى نريد!

فما هي قرارات الشرعية الدولية بيت القصيد؟ وما مدى إلزاميتها؟ وكيف
تعاملنا معها؟

¹ هذا ما طالب به نبيل الرملاوي، سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف. جريدة "القدس العربي" (لندن)،

إعلان قيام الدولة الفلسطينية

وتدشين مسيرة المراهنة على الشرعية الدولية

إن إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي أُطلق في الجزائر، وما تضمنه من اعتراف منظمة التحرير بقرارات الأمم المتحدة، وبالتالي الاعتراف بإسرائيل،² وجد استجابة حذرة ومشككة من الولايات المتحدة التي بدأت اتصالات سرية وعلنية شاقة بالمنظمة وعبر وسطاء متعددين، كان الهدف منها أن تعترف المنظمة بوضوح بالشروط الأميركية وهي: الاعتراف بالقرارين 242 و338 تحديداً؛ نبذ الإرهاب؛ الاعتراف بإسرائيل. فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن الإعلان كان مبهماً فيما يتعلق بتحديد المرجعية القانونية الدولية، وبالتالي على المنظمة توضيح الكثير من الأمور.

كما هو معروف، ورد الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية ضمن نص إعلان قيام

الدولة. وكانت صيغته كما يلي:

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

2 يمكن إرجاع القبول الفلسطيني بقرارات الشرعية الدولية إلى عهد أقدم من ذلك، وتحديداً إلى سنة 1982 حين اعترفت المنظمة بما سمي مشروع السلام العربي. قمة فاس الثانية. واعترافها بهذا القرار يتضمن اعترافاً بإسرائيل واعترافاً بالقرارين 242 و338. كما أن الاتفاق الأردني - الفلسطيني سنة 1984 كان يتضمن اعترافاً بقرارات الشرعية الدولية، إلا إن ما صدر عن دورة المجلس الوطني في الجزائر كان أول وثيقة فلسطينية رسمية تعترف بقرارات الشرعية الدولية.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن المدقق فيما ورد أعلاه سيلمس ولا شك أن الاعتراف بالشرعية الدولية لم يقطع مع الشرعية التاريخية ولا مع الشرعية الثورية، وإنما كان إضافة إليهما. وحتى البيان السياسي، وإن اعترف بالقرارين 242 و338، فإنه لم يسقط قرارات الأمم المتحدة الأخرى، كما أنه كان اعترافاً مشروطاً، إن صح القول، إذ أكد البرنامج السياسي:

1- ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال، الخاص بقضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية:

2 - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام 1967، بما فيها القدس العربية؛

3- إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام 1967؛

4 - السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة، لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة... بقبول ورضا متبادلين، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.

هذا الاعتراف المشروط بقرارات الشرعية الدولية لم يكن كافياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وكان على المنظمة أن تكون أكثر تحديداً. وفعلاً، عقد الرئيس الفلسطيني مؤتمراً صحافياً في 14 كانون الأول/ديسمبر 1988 في جنيف، أعلن فيه

القبول بالشروط الأميركية. وبعد ساعات أعلنت الحكومة الأميركية بدء حوار سياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

كان التوجه الفلسطيني نحو التسوية السياسية على قاعدة الشرعية الدولية توجهاً لا يخلو من مخاطرة. وإن كانت الانتفاضة من العناصر المستجدة الدافعة نحو هذا التوجه، فإن قرار الأردن بفك الارتباط بالصفة الغربية، في 30 تموز/ يوليو 1988، عزز هذا النهج، حيث وجدت منظمة التحرير نفسها المخاطب الوحيد فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. ومع ذلك لم تشعر إسرائيل بارتياح تجاه القرار الأميركي ببدء الحوار مع المنظمة، فعملت على إفشال الحوار، أو على الأقل على ضمان ألا يؤدي إلى اعتراف أميركي بدولة فلسطينية، أو إلى تحديد مفهوم الحقوق السياسية للفلسطينيين من دون موافقتها. ويبدو أن الإدارة الأميركية، ذات الميول الصهيونية، كانت متجاوبة مع الموقف الإسرائيلي، إذ وظفت جولات الحوار لنزع مزيد من التنازلات من الفلسطينيين، وللمساومة في شأن الانتفاضة والعمل على وقفها بسبب ما كانت تمثله من إزعاج وإحراج لإسرائيل وللولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة.

وهكذا، استمر الحوار علنياً وسرياً في أكثر من عاصمة، بدءاً من تونس، مروراً بالقاهرة والمغرب، وانتهاءً بستوكهولم، وعبر أكثر من وسيط، وبمحاورين من مستويات متعددة، بمن في ذلك رجال أعمال وأساتذة جامعيون ورجال استخبارات،³ حيث وضع الرئيس عرفات النقاط على الحروف لما كان يعتقد أنه يرضي الولايات المتحدة. وإلى حين توقف الحوار في 20 حزيران/ يونيو 1990، بسبب ما زعمته الولايات المتحدة من عدم إدانة المنظمة لعملية فدائية فاشلة على شواطئ يافا إدانة كافية، لم تتمكن

³ لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد عبد العزيز ربيع، "الحوار الفلسطيني - الأمريكي: الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية" (عمان: دار الجليل للنشر، 1995).

المفاوضات من أن تلزم الولايات المتحدة لا بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، ولا أن تنتزع منها اعترافاً بالدولة الفلسطينية المعلنة في الجزائر، أو اعترافاً واضحاً بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. والأدهى من ذلك أن الولايات المتحدة، التي ألحت في أن تعترف المنظمة بالقرارين 242 و338، رفضت إعطاء تعريف واضح لهذين القرارين، وتركت لإسرائيل حرية تفسيرهما كما تريد.

لم يكن طريق الانتقال من الحقوق التاريخية إلى الحقوق المستمدة من قرارات الشرعية الدولية بالأمر الهين. وكان على المنظمة أن تخوض صراعاً قوياً سياسياً، داخلياً ودبلوماسياً، كي يتم قبولها في العملية السلمية التي تبحث عن حل للصراع في المنطقة من خلال مؤتمر دولي. وكانت صدمة المنظمة قوية عندما وجدت أن الذين كانوا يلحون عليها للاعتراف بالشرعية الدولية لم يكن هدفهم إنصاف الشعب الفلسطيني، وإنما انتزاع اعتراف من المنظمة بشرعية وجود إسرائيل، ثم بعد ذلك توظيف المنظمة شاهد زور على عملية تصفية القضية الفلسطينية. هذا التخوف من التسوية السلمية التي أطلقت قمة فاس الثانية عقالها، كان وارداً عند الكثيرين من القادة الفلسطينيين، حتى من قادة المنظمة. ففي خضم النقاش بشأن المؤتمر الدولي للسلام سنة 1987 قال صلاح خلف (أبو إياد) إنه "ليست هناك تسوية سياسية في المنقطة، إلا على حسابنا كمنظمة وعلى حساب حقوقنا كشعب فلسطيني... وإن ما يعدّ له هو مؤتمر لتصفية القضية الفلسطينية، لإقرار تسوية لن تكون عادلة ولا شاملة".⁴

لم يكن قبول قيادة منظمة التحرير بالشرعية الدولية كمرجعية لحل الصراع يعني إزالة كل الحواجز التي تحول بين الفلسطينيين وتحقيق أهدافهم في دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع عاصمتها القدس. فقد وجد الفلسطينيون أنفسهم يخوضون

⁴ مجلة "المستقبل" العدد 529، 11/4/1987.

معركة لا تقل شراسة عن المعارك العسكرية لتحديد مفهوم الشرعية الدولية، وأي من قراراتها يُعتمد من دون بقية القرارات. والأخطر من ذلك، وجد الفلسطينيون ممانعة إسرائيلية ما زالت إلى اليوم - حتى بعد أعوام من توقيع اتفاق أوسلو - في التعامل مع القضية الفلسطينية اعتماداً على قرارات الشرعية الدولية، وعدم التعامل معها كقضية دولية وإنما كمشكلة إسرائيلية داخلية تحل من خلال مفاوضات ثنائية بين الطرفين. لكن، وقبل أن ننتقل لتحليل قرارات الشرعية الدولية بيت القصيد، لا بأس بأن نوضح حقيقة مختلف المواقف الفلسطينية من الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية، وكيف حدث الانزلاق إلى الوضع الراهن.

شكّل قبول منظمة التحرير بالاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة تحولاً استراتيجياً في مسيرة الثورة الفلسطينية، وتجاوزاً واضحاً للميثاق الوطني وللكتير من الثوابت الفلسطينية، على الرغم من الغموض الذي شاب قرارات دورة الجزائر وتصريحات قادة المقاومة فيما يخص علاقة الحقوق التاريخية بالحقوق المنصوص عليها في قرارات الشرعية الدولية. ويبدو أن التحولات الدولية التي كانت تلوح في الأفق، والضغط العربي والدولية المكثفة على المنظمة،⁵ ومحاولة الولايات المتحدة وإسرائيل استخدام الرفض الفلسطيني لقرارات الشرعية الدولية من أجل القول إن الفلسطينيين لا يريدون السلام وما زالوا يهدفون إلى القضاء على إسرائيل، كل ذلك كان من مسرعات هذا التوجه الفلسطيني الجديد. وفي هذا السياق، يقول أبو إياد موضحاً: "إن التصريح السياسي الصادر عن المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر يشكل جواباً

⁵ قبيل افتتاح دورة الجزائر - دورة الانتفاضة - سلم وفد سوفياتي رفيع المستوى الرئيس ياسر عرفات مذكرة تطلب

فيها القيادة السوفياتية من القيادة الفلسطينية الاعتراف بالقرارين 242 و338 باعتبارهما الأساس الوحيد

للتسوية العادلة والشاملة في المنطقة، وبحق دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، في الوجود.

على سلسلة المشاكل التي يثيرها في وجهنا الأميركيون والإسرائيليون، وتتخذها كذلك بعض الدول الأوروبية كذريعة لعدم التقدم أكثر إلى الأمام في علاقاتهم معنا...” وبعد أن يبين أبو إياد خطأ القادة السابقين للحركة الوطنية الفلسطينية لرفضهم الشرعية الدولية، يدافع عن الموقف الجديد للمنظمة بقوله: “إن الشرعية الدولية توفر حقاً يمكن استخدامه عندما تدعو الحاجة إليه، وهذا ما فعله المجلس الوطني في [تشرين الثاني] نوفمبر 1988 حيث تم اعتماد مقررات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية منذ 1947 إلى يومنا هذا.” بل يعتبر أبو إياد أن مقررات الجزائر في منزلة آلية لبرنامج المنظمة المرحلي الذي تم إقراره سنة 1974: “قرارات المجلس الوطني، في مستوى معين، جاءت تطويراً في الموقف الفلسطيني الذي أقر البرنامج المرحلي منذ أربعة عشر عاماً. لقد بقي هذا البرنامج طيلة السنوات الماضية دون تطوير ودون آلية. فجاءت هذه الدورة لتدفع به الحياة ولتنظم له آلية للتحرك. حيث اعترفت لأول مرة بالشرعية الدولية مجسدة بقرارات محددة. فاستندت في إعلان الاستقلال إلى الشرعية الدولية وبالتحديد إلى قرار 181. كما استندت في البيان السياسي لكل ما يطلبه المجتمع الدولي أساساً لانعقاد المؤتمر الدولي وهما القراران 242 و338.”⁶

عكست تصريحات قوى اليسار الفلسطيني - قوى الرفض - حالة الإرباك والإحراج بسبب تبنيها قرارات الأمم المتحدة، إذ حاولت هذه القوى تبرير هذا التوجه، كمناورة تارة، وكنوع من الواقعية السياسية تارة أخرى. وكانت هذه القوى حائرة، من جهة، بين ما تدركه من أن تحولات عميقة دولية وعربية تجعل استراتيجيا التحرير الكامل مستحيلة في المدى المنظور، وبين ارتهانها بخطابها الثوري التقليدي وبقواعدها الشعبية، من جهة أخرى. وكان موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خير

⁶ مقابلة مع أبو إياد، مجلة “اليوم السابع”، العدد 238، 28/11/1988.

معبر عن ذلك. فجورج حبش، الأمين العام للجبهة، مع أنه يوافق على مقررات الجزائر، فإنه يرفض⁷ أن ذلك يعني التخلي عن الهدف الاستراتيجي بإعلان الدولة في نظره جاء لـ "يشكل استجابة لشعار انتفاضة شعبنا في الضفة والقطاع وجواباً على سؤال: لمن هذه الأرض؟ بعد إعلان الملك حسين فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية... فهو يوقف الهجمة الصهيونية الاستيطانية ويحد منها ويقيم لشعب فلسطين دولة هدفها حشد كافة الإمكانيات لمواصلة النضال كخطوة تكتيكية هدفها الوصول في نهاية الأمر إلى أهدافنا الاستراتيجية!" ويواصل جورج حبش تحليله موضحاً أنه يمكن توظيف الشرعية الدولية في خدمة الشرعية التاريخية: "إنه في الوقت الحاضر هناك شبه إجماع دولي على ضرورة أخذ الحق الفلسطيني بعين الاعتبار مع إدراكنا بأن الحق الفلسطيني وفق الشرعية الدولية لا يتطابق مع حقنا التاريخي والطبيعي في أرضنا، لكنه يشكل خطوة في مصلحتنا ومن الضروري أن نستثمرها ونستفيد منها، بعد ذلك سيتضح أمام العالم وأمام الرأي العام الدولي بشقيه الرسمي والشعبي أن العدو الصهيوني لا يمكن أن يعطينا حقنا الذي اعترفت به الشرعية الدولية، وهذا ما سيمكننا من متابعة معركتنا مستنديين إلى الشرعية الدولية والرأي العام الدولي الرسمي والشعبي."

مع ذلك لا يستبعد جورج حبش إمكان قيام دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين اعتماداً على الشرعية الدولية، دولة تخرج القضية الفلسطينية من المأزق الذي تعيش فيه، ويتساءل: "لماذا لا نستفيد من هذه الشرعية الدولية ومن الرأي العام الدولي والأممي لنحل ولو جزءاً من معضلات القضية الفلسطينية، وحتى نتمكن من متابعة

⁷ مع أن الجبهة الشعبية وافقت على مقررات الجزائر وإعلان الدولة، إلا أنها رفضت الاعتراف صراحة بالقرارين

النضال واستخلاص كامل حقوقنا الفلسطينية والعربية في أرضنا الفلسطينية والعربية.⁸

لم يختلف موقف الجبهة الديمقراطية كثيراً عن موقف الجبهة الشعبية؛ فقد صوتت لمصلحة البيان السياسي. ويرى نايف حواتمة أن الضرورات العملية والضغط العربية والدولية كانت وراء الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة. وهو يؤكد أن الجبهة الديمقراطية وبقية الفصائل ترفض الاعتراف بالقرارين 242 و338 أساساً وحيداً لحل القضية، وأن الاعتراف بهما جاء كضرورة لعقد المؤتمر الدولي: "إن القرار بكل عناصره لم يكن خياراً فلسطينياً محضاً، بل هو وليد الجمع بين الحقوق الوطنية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة وإرادة المجتمع الدولي والبلدان العربية التي ارتضت قرار مجلس الأمن 242 و338 أساساً للمؤتمر الدولي..." ويستطرد قائلاً: "لهذا جاء قرار المجلس الوطني ليؤكد أن هذين القرارين، وحدهما، لا يشكلان أساساً سياسياً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط لأنهما يقومان على قاعدة الأرض مقابل السلام بين الدول العربية وإسرائيل ولا يضمنان أية حلول لحقوق شعبنا الوطنية المستقلة والقائمة بذاتها. ولذا جاء قرار المجلس الوطني حول المؤتمر الدولي رزمة تجمع بين حقوقنا الوطنية وإرادة المجتمع الدولي."⁹

في مقابل هذه المواقف المؤيدة لاعتماد الشرعية الدولية ولو بتحفظ، كان موقف الرفض لهذا التوجه، سواء من طرف المنظمات التي كانت تتخذ من دمشق مقراً لها، مثل الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، أو من طرف حركة المقاومة الإسلامية الوليدة. فقد اعتبرت منظمة الصاعقة "أن كل هذه التنازلات التي قدمتها

⁸ أنظر: إبراهيم يحيى الشهابي، "من التشرذم إلى الدولة" (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1990)، ص 149.

⁹ مقابلة مع نايف حواتمة، "مجلة الحرية" (نيقوسيا)، 1988/11/27.

القيادة اليمينية في منظمة التحرير لن تسفر عن أية نتائج إيجابية، بل سوف تجعل الأعداء الصهاينة والأميركان يدفعون المنظمة إلى المزيد من التنازلات كإلغاء ميثاق المنظمة والتنازلات عن حق العودة أو تقرير المصير.¹⁰ وكانت حركة حماس، داخل الوطن المحتل، الأكثر معارضة لقرارات الجزائر لأن ميثاقها يعتبر أن "فلسطين وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يجوز التفريط بها أو بجزء منها..." ومن هنا، فقد رفضت حركة حماس قرارات الجزائر من منطلق أن هذه القرارات ستؤدي إلى:

1 - "تحويل المعركة إلى الساحة الفلسطينية بدلاً من أن تكون ضد العدو.

2 - "التخلي عن باقي فلسطين وباقي الشعب الفلسطيني لأنها لن تكون قادرة على أن تصبح دولة كل الفلسطينيين الموجودين منهم في فلسطين - فيما سمي بإسرائيل وفي الدولة الفلسطينية - أو الموجودين خارجها - لاجئي 1948.

3 - "تفجر صراع فلسطيني - أردني - سواء كانت الدولة الفلسطينية مستقلة أم اتحادية مع الأردن.

4 - "تحوّل مثل هذه الدولة إلى جسر لتوسع المشروع الصهيوني اقتصادياً وثقافياً."¹¹

في الوقت الذي كان الفلسطينيون يعتقدون أنهم يقدمون تنازلات جراء اعترافهم بقرارات الشرعية الدولية، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبران أن ما يجري هو اعتراف بالأمر الواقع واستسلام لإرادة الأقوى، وخصوصاً وهما يراقبان الوضع العربي الرديء، ويدركان حقيقة الوضع الفلسطيني. وعليه لم تُقنع التنازلات الفلسطينية الولايات المتحدة تماماً، وكان مطلوب من الدبلوماسيين الأميركيين ممارسة أقصى

¹⁰ مجلة "الطلائع" الناطقة باسم منظمة الصاعقة، العدد 889، 1988/12/27.

¹¹ أنظر: الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص 149.

درجات الابتزاز مع شيء من التهديد ضد الفلسطينيين ليقبلوا، بوضوح ومن دون ترددٍ ومن دون شروط، بالقرار 242 مرجعية لأي مفاوضات مستقبلية. وبدأت سبحة التنازلات الفلسطينية بمباركة، إن لم يكن بدعم وضغط وإكراه عربي.

مباشرة بعد دورة الجزائر، دشنت المنظمة حملة دبلوماسية توجّهت أساساً إلى الولايات المتحدة وأوروبا بهدف كسب تأييد دولي للمطلب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة وعقد مؤتمر دولي للسلام. إلا أن الاستجابة الأولى للتوجه الفلسطيني لم تأت من القوى ذات العلاقة المباشرة بالصراع، وإنما من السويد حيث وجه، وبصورة مفاجئة، وزير الخارجية السويدي، أندرسون، دعوة إلى الرئيس عرفات لزيارة السويد من أجل حضور لقاء مع مجموعة من اليهود الأميركيين. واستغل الرئيس المناسبة لتحديد موقف المنظمة من العملية السلمية، وهو ما سمي بيان ستوكهولم الصادر في 7 كانون الأول/ديسمبر 1988.¹² وفي هذا البيان وضع الرئيس عرفات النقاط على الحروف بالنسبة إلى كثير من النقاط التي وردت في إعلان الدولة والبيان السياسي، حيث اعترف بوضوح بدولة إسرائيل، وأعلن رفضه للإرهاب وتنديده به، وتسوية الصراع في إطار مؤتمر دولي يعقد بإشراف الأمم المتحدة وعلى أساس قراري مجلس الأمن 242 و388، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. إلا أن المفاجأة الأكبر أنه مساء 6 كانون الأول/ديسمبر أعلم أندرسون الرئيس عرفات بأنه يحمل رسالة من وزير الخارجية الأميركي، شولتز، يقترح فيها فتح حوار مباشر مع منظمة التحرير شرط أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وأن تنبذ الإرهاب، وأن تعترف من دون لبس بالقرارين 242 و388. وفعلاً، وخلال جلسة الجمعية العامة في جنيف يوم الثالث عشر

¹² وثيقة تم التوصل إليها بمساعدة السويديين، وخصوصاً وزير الخارجية أندرسون. وقد قرئت في مؤتمر صحفي

في إثر لقاء الرئيس عرفات وفداً من اليهود الأميركيين.

من الشهر نفسه ألقى الرئيس عرفات خطاباً تضمن مبادرة فلسطينية للسلام اعتقدت القيادة الفلسطينية أنها مستوفية الشروط الأميركية، وهي ما سمي هجوم السلام الفلسطيني.¹³

لم تقتنع الإدارة الأميركية بما ورد في مشروع السلام الفلسطيني، معتبرة أن الخطاب كان عاماً جداً ولم يلتزم الشروط الأميركية بدقة. ويبدو أن ما كان يزعم الولايات المتحدة هو التشديد الفلسطيني على مجمل قرارات الشرعية الدولية، وتأكيد الصيغة الدولية والإشراف الدولي على مؤتمر السلام، بينما كانت الولايات المتحدة تريد غطاءً دولياً رمزياً، وأن تكون كل العملية السلمية بإشرافها؛ بالإضافة إلى أن الرئيس عرفات تحدث عن إدانة الإرهاب بصورة عامة، وهي أرادت منه أن يستعمل تعبيرات أكثر شدة وأكثر وضوحاً. ولم يهدأ بال الأميركيين إلا بعد أن قرأ الرئيس عرفات بياناً في المؤتمر الصحفي الذي عقده في اليوم التالي، 14 كانون الأول/ديسمبر، قدمه¹⁴ له شولتس، يلبي الشروط الأميركية. ومما جاء فيه: "إن رغبتنا في السلام استراتيجية وليست تكتيكية. فنحن مصممون على تحقيق السلام مهما تكن النتائج. إن تقرير المصير بالنسبة إلى الفلسطينيين يعني البقاء، والبقاء الفلسطيني لا يهدد البقاء الإسرائيلي. إن

13 لمزيد من التفاصيل الدقيقة بشأن هذه المرحلة، أنظر: ممدوح نوفل، "الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، مدريد - واشنطن" (عمان: دار الشروق، 1996)، ص 20 وما يليها.

14 في رد الرئيس عرفات على عدم القبول الأميركي بما جاء في خطابه في جنيف، بزعم عدم مطابقته للشروط الأميركية، قال: "إنني استخدمت المعاني ذاتها، ومن دون شك لا نستطيع أن نضع في اللغة العربية ما نضعه في أي لغة أخرى..." وكان الرد الأميركي مطالبة الرئيس عرفات بإلقاء البيان المشار إليه باللغة الإنكليزية.

إقامة الدولة تعني الخلاص للشعب الفلسطيني والسلام للفلسطينيين والإسرائيليين.¹⁵ وبعد ساعات بدأ الحوار الفلسطيني - الأميركي.

وهكذا استطاع الأميركيون، وبمباركة ودعم عربيين - وخصوصاً مصرياً وأردنياً وسعودياً - أن يجروا القيادة الفلسطينية إلى مواقعهم ويلزموها بشروطهم بحيث فقدت مبادرة السلام الفلسطينية روحها وما كانت تتيح من ضمانات للفلسطينيين بإمكان تسوية عادلة لقضيتهم. وقد اتضح الموقف الأميركي من خلال البيان الذي صدر في اليوم نفسه عن شولتس، معلناً موافقة المنظمة على الشروط الأميركية وبدء الحوار مع المنظمة، وجاء فيه: "إن منظمة التحرير الفلسطينية أصدرت بياناً، اليوم، قبلت بموجبه بقراري مجلس الأمن 242 و388، واعترفت بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمان، ونبذت العنف، ونتيجة ذلك تعلن الولايات المتحدة استعدادها لحوار جوهري مع ممثلي المنظمة..." ثم استطرده شولتس قائلاً: "لا يوجد هنا [يقصد في البيان] ما يعني ضمناً قبولاً أو اعترافاً من الولايات المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة. إن موقف الولايات المتحدة هو أن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن أن يتحدد بقرارات أحادية الجانب، وإنما من خلال عملية تفاوضية. إن الولايات المتحدة لا تعترف بإعلان الاستقلال الفلسطيني."

وجدت موافقة القيادة الفلسطينية على الشروط الأميركية استحساناً لدى مصر والأردن والسعودية، بالإضافة إلى الدول الأوروبية، لكنها واجهت رفضاً شديداً من سورية وليبيا والعراق، وعبر الاتحاد السوفياتي عن عدم رضاه عن الاتفاق وعن الحوار، وخصوصاً من جهة محاولة الولايات المتحدة تغييب فكرة المؤتمر الدولي للسلام لتنفرد

15 بدأ الحوار الأميركي. الفلسطيني في تونس، ومثل المنظمة كل من: ياسر عبد ربه وعبد الله حوراني والحكم بلعاري وعبد اللطيف أبو حجلة (أبو جعفر). وكان الوفد الأميركي برئاسة السفير الأميركي لدى تونس، بيلترو.

وحدها بالعملية. وجاءت المعارضة الأشد والأهم من التنظيمات التي مقرها دمشق. لقد أدى موقف القيادة الفلسطينية الجديد إلى انهيار الوحدة الوطنية التي تجلت في دورة الجزائر، إذ أعلنت الجبهتان الشعبية والديمقراطية معارضتهما النهج الجديد للدبلوماسية الفلسطينية، وعقدت قيادتهما اجتماعاً مشتركاً في 20 كانون الأول/ديسمبر 1988 صدر في إثره بيان يوضح موقف الجبهتين وأسباب رفضهما سياسة قيادة المنظمة.

ما بين بداية الحوار الأميركي - الفلسطيني وتوقفه في 20 حزيران/يونيو 1990، شهدت المنطقة كثافة في الاتصالات وتعدداً في المبادرات. فبالإضافة إلى مبادرة شولتس، طرح الإسرائيليون مبادرة¹⁶ كما كان للمصريين مبادرة¹⁷ فضلاً عن مبادرة شيفارنادزه. ولم يكتب النجاح لأي من هذه المبادرات بسبب التحفظ الفلسطيني أو المعارضة الإسرائيلية، وكذلك لأن الإدارة الأميركية ومعها إسرائيل لم تكونا مستعجلتين التسوية، وهما تشاهدان التهافت العربي، وعليه لم تكونا مستعجلتين لتقديم تنازلات، وكانتا تتلمسان أنه كلما سخنت دبلوماسية التسوية خفت حدة الانتفاضة وابتعدت عنها الأنظار، وهذا ما يجعل المنظمة أكثر استعداداً لتقديم التنازلات. وقد استغلت الولايات المتحدة هذا التهافت العربي على التسوية من أجل إفقاد المرجعية

¹⁶ طرحها رئيس الحكومة الإسرائيلية في نيسان/أبريل 1989، وكانت محاولة منه للالتفاف على المؤتمر الدولي والشرعية الدولية، وهي تدعو إلى انتخابات مباشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. باستثناء القدس - من أجل حكم ذاتي، على أن يتم التفاوض، فيما بعد، بين إسرائيل والدول العربية - باستثناء المنظمة - في الوضع النهائي من دون أن تؤدي هذه المفاوضات بأي شكل إلى دولة فلسطينية مستقلة.

¹⁷ هي مبادرة الرئيس مبارك. وكانت تتكون من عشر نقاط، وجاءت رداً أو تعديلاً لمبادرة شمير. وأهم ما جاء فيها: "إشراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات"، و"التزام إسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام"، و"ضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين"، و"أن تكون التسوية على أساس قراري 242 و338 والأمن لجميع دول المنطقة.

الدولية قيمتها واستبدالها بمرجعية التفاوض، ولا بأس بأن تكون مفاوضات في مؤتمر، لكن ليس دولياً. كما أن الولايات المتحدة كانت تريد ألا تحضر المنظمة كطرف مساو لبقية الأطراف، وألا تستمد الحقوق الفلسطينية من قرارات الأمم المتحدة، وإنما مما يتم الاتفاق عليه على طاولة المفاوضات.

إن كل متعمق في السياسة الأميركية، وكل ملم بما بين الولايات المتحدة وإسرائيل من علاقات استراتيجية، يدرك أن الهدف من فتح الولايات المتحدة الحوار مع المنظمة إنما كان لمصلحة إسرائيل أولاً، ولخدمة المصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة ثانياً، مع تداخل الأمرين بطبيعة الحال. ولذا، لم يكن مستغرباً أن الحوار لم يكن يعني اعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، فهي بالنسبة إلى الولايات المتحدة ليست إلا محاوراً، يمكن من خلاله جر الموقف الفلسطيني للاقترب من الموقف الإسرائيلي ومعرفة جوانب السياسة الفلسطينية. بل إن أحد القياديين الفلسطينيين وصف الحوار بأنه أخذ طابع التحقيق مع قيادات المنظمة، وتهربت الولايات المتحدة من طرح أي أمر جدي، أو من التطرق إلى القضايا الأساسية التي تشغل بال الفلسطينيين. فهذه القضايا كانت الولايات المتحدة تفضل البحث فيها مع المصريين. فقد أصبحت مصر عراب التسوية، وكان دورها أكثر من مجرد وسيط، وغالباً ما كانت توظف ثقلها ومركزيتها بالنسبة إلى قيادة المنظمة لتجعل الفلسطينيين أكثر ليناً وأكثر استعداداً لتقديم التنازلات. وبينما كانت جولات الحوار تجري في تونس كانت¹⁸ الدبلوماسية الأميركية تصوغ مبادرة جديدة مستفيدة من المبادرتين الإسرائيلية والمصرية، ومن تفاعلات التسوية السلمية التي أطلقتها مبادرة السلام

¹⁸ آخر جولة من جولات الحوار الأميركي - الفلسطيني كانت في آب/أغسطس 1989.

الفلسطينية. وهكذا طرحت الولايات المتحدة عن طريق وزير خارجيتها، جيمس بيكر، مبادرة جديدة مكونة من خمس نقاط أعلنت في 6 كانون الأول/ديسمبر 1989.

لم تكن المبادرة الأميركية سوى "توليفة" من المبادرة المصرية والمبادرة الإسرائيلية ومبادرة شولتس. فهي لا تتطرق إلى منظمة التحرير، ولا تعترف بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني. كما أنها تتجاهل قرارات الشرعية الدولية، ولا تتطرق إلى المؤتمر الدولي للسلام. وأهم ما جاء في هذه المبادرة هو فتح حوار بين إسرائيل ووفد من الفلسطينيين يتم تشكيله بعد استشارة مصر وإسرائيل والولايات المتحدة؛ بمعنى أن لإسرائيل الحق في تحديد من ستفاوض معهم. وفي النقطة الرابعة من المبادرة جاء: "إن الحكومة الأميركية تفهم أن مشاركة إسرائيل في الحوار ستكون على أساس مبادرة الحكومة الإسرائيلية، وأن الولايات المتحدة تفهم أن الفلسطينيين سيأتون إلى الحوار ولديهم الاستعداد لمناقشة فكرة الانتخابات والعملية التفاوضية بما يتفق مع المبادرة الإسرائيلية".¹⁹ وهذا لم يمنع أن تعطي المبادرة الفلسطينيين إمكان "أن يقوم الجانب الفلسطيني بإثارة قضايا متعلقة بوجهات نظره بشأن كيفية إنجاز الانتخابات والمفاوضات". ولأن المبادرة الأميركية حظيت بتأييد مصري، ولأن الحكومة الإسرائيلية، آنذاك، كانت ائتلافية يشارك فيها حزب العمل الذي لم يكن يخفي تأييده للتسوية السلمية، فقد أعطت المنظمة موافقتها الأولية، لكنها طلبت توضيحات من الإدارة الأميركية، التي ردت على المطالب الفلسطينية بإرسال مذكرة توضيحية بواسطة مصر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1989. ومما جاء في هذه المذكرة "قيام القوى السياسية النشطة في الساحة الفلسطينية بتسمية الممثلين الفلسطينيين المشاركين في الحوار، وأن الوفد الفلسطيني سيضم عشرة أشخاص، ثمانية منهم من المناطق المحتلة

¹⁹ بشأن نص المبادرة، أنظر: ربيع، مصدر سبق ذكره، الملاحق.

واثنان من الخارج." ومع ذلك أعطت المذكرة إسرائيل حق النقض، إذ ورد فيها: "إن الولايات المتحدة لا تستطيع، ولن تحاول إرغام إسرائيل على مجالسة أناس لا تقبل بهم شركاء في الحوار." وكنوع من الترضية للمنظمة، من دون أن يكون ذلك ملزماً للولايات المتحدة أو لإسرائيل، نصت المذكرة التوضيحية على "أن الولايات المتحدة لن تعارض قيام الفلسطينيين بالمطالبة بمناقشة قراري مجلس الأمن 242 و338، والحاجة إلى مؤتمر للسلام."

وعلى الرغم من أن التوضيحات لم تقلل تراجع الولايات المتحدة الواضح عن تصريحات سابقة، فقد أرسلت المنظمة، في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، ردها إلى الإدارة الأميركية معلنة قبولها بخطة بيكر ومؤكدة ما يلي:

1- استعدادها لإجراء حوار بين وفد من المنظمة يمثل الشعب الفلسطيني

في الداخل وخارج الأراضي الفلسطينية وبين وفد من الحكومة الإسرائيلية.

2- أن يكون جدول هذا الحوار مفتوحاً ومن دون شروط، يطرح فيه كل

وفد ما يشاء من موضوعات...

3- أن يجري الحوار بإشراف الأمم المتحدة والدول الخمس دائمة

العضوية في مجلس الأمن ومصر والسويد.

4- أن يكون هذا الحوار خطوة تمهيدية نحو عقد المؤتمر الدولي للسلام

في الشرق الأوسط الذي يعقد بإشراف الأمم المتحدة وعلى أساس قرارات الشرعية

الدولية، وتشارك فيه كل أطراف الصراع في المنطقة، وتحضره الدول دائمة

العضوية في مجلس الأمن للوصول إلى الحل العادل والشامل في المنطقة.

وتأتي الرياح بما لا تشتهي السفن. فقد شهدت سنة 1990 أحداثاً ضربت في

الصميم كل مراهنة فلسطينية على تسوية مشرفة تكون الانتفاضة وما تبقى من

تضامن عربي أهم أوراق القوة التي تدعم المفاوضات الفلسطينية. بدأت الأحداث بانتهاء الحكومة الائتلافية في إسرائيل في 16 آذار/مارس 1990، وتلاها توقف الحوار الأميركي - الفلسطيني في 20 حزيران/يونيو من السنة نفسها، ثم بداية انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية. إلا إن الزلزال الأكثر هولاً، الذي زلزل المنطقة وأثر سلباً في القضية الفلسطينية، ولا يزال، هو حرب الخليج الثانية التي اندلعت عقب الغزاة العراقي للكويت في 2 آب/أغسطس 1990، هذه الحرب التي أحييت مجدداً تفاعلات التسوية السلمية، لكن في عالم متغير؛ فالعالم بعد حرب الخليج ليس هو ما قبلها.

إن المدقق في البيانات والوثائق المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بالمرجعية الدولية، سيلاحظ التبدل الكبير، بل التلاعب الخطر في مفهوم الشرعية الدولية، ونجاح الولايات المتحدة، في النهاية، في قصر هذه الشرعية على تفسير غامض للقرار 242 من دون غيره. بل إن الولايات المتحدة تمكّنت من أن تفرض على المفاوضين الفلسطينيين والعرب أن تكون المفاوضات المقبلة لا في إطار دولي لتطبيق هذا القرار، وإنما على أساسه، الأمر الذي فسح المجال لتفسيره بما يخدم مصلحة الأقوى، أي إسرائيل. كما استطاعت أن تلغي المطلب الفلسطيني والعربي بأن تكون المفاوضات في إطار مؤتمر دولي، وتم الاتفاق، بدلاً من ذلك، على تسمية مؤتمر للسلام من دون كلمة دولي. وأدى الاتفاق الأخير إلى مؤتمر مدريد الهزيل، والذي مهد - بدوره - الطريق للاتفاقات التي فرضتها الولايات المتحدة وإسرائيل على العرب بعيداً عن الشرعية الدولية، بل ضد روح قرارات الشرعية الدولية.

لماذا لم يتم تفعيل قرارات الشرعية الدولية بشأن الشرق الأوسط؟

الإجابة عن هذا السؤال تفرضها حقيقة تراجع قرارات الشرعية الدولية كمرجعية للتسوية السلمية، وإحلال شرعية جديدة محلها هي الشرعية التفاوضية. وكما ندرك

أسباب هذا التراجع، يستحسن أن نحدد ما هي قرارات الشرعية الدولية بشأن القضية؟ وما قيمتها القانونية؟ وما مدى إلزاميتها؟ وكيف تعامل العرب والفلسطينيون معها؟

أولاً: غياب تعامل عقلاني مع قرارات الشرعية الدولية

لن نقوم هنا بدراسة قانونية مجردة بشأن مفهوم الشرعية الدولية، أو بشأن الغموض المتعمد والازدواجية في التعامل الأميركي والغربي مع قرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالشرق الأوسط. لكننا سنقوم برصد ملاحظات صدور القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وأسلوب التعامل الفلسطيني والعربي معها. ذلك بأنه على الرغم من خطاب الشرعية الدولية الذي بدأت المنظمة تتبناه، وتبني على أساسه التعامل مع القضية في مرحلة التسوية السياسية، فإن من الملاحظ أنه لم يكن لدى المنظمة استراتيجياً واضحة للتسوية السلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية، أو على أي أساس آخر. فقد دخلت معترك التسوية السياسية والشرعية الدولية، ولسان حالها يقول فلندخل ونر ما سيحدث! وكلا لا بد لهذه السياسة من أن تؤدي إلى ما وصلت إليه الأمور اليوم. لكن لنبدأ قصة المراهنة على الشرعية الدولية من بدايتها. من المفهوم جيداً أن شعباً يخضع نصفه للاحتلال، ونصفه الآخر مشتت في بلاد الغربة، ويناضل من أجل الاستقلال، وتقوده حركة تحرر وطني، يحتاج إلى خطاب سياسي ذي شحنة عاطفية وتعبوية وتحريضية زائدة كي ترفع معنوياته وتحمسه وتخرجه من حالة الإحباط والتئيس التي تمارس عليه، أو يراد له الوقوع فيها. وهذا ما يفسر اهتمام الخطاب السياسي الفلسطيني بكل موقف أو توصية أو قرار يصدر عن الأمم المتحدة، أو عن إحدى هيئاتها، يعترف ببعض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أو يندد بالاحتلال.

إذاً، لا ريب أن كل ما صدر عن الشرعية الدولية من قرارات وتوصيات بشأن القضية، وإن كان لا يرقى إلى طموحات الشعب أو يتطابق مع حقوقه التاريخية يعدّ مكسباً يجب التمسك به والعمل على مراكمته. إن قرار التقسيم 181 لسنة 1947 وقرار عودة اللاجئين 194 لسنة 1949، والقرارين 242 و338، والقرارين 3089 و3236 الصادرين عن الجمعية العامة والمتعلقين بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، والقرارين 2649 و2672 الصادرين عن الجمعية العامة سنة 1970 واللذين يتحدثان عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والقرارات 605 و607 و608 الصادرة وقت الانتفاضة، وكل القرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها، بالإضافة إلى اتفاقات جنيف ولاهاي المتعلقة بالأراضي المحتلة وكيفية التعامل معها...²⁰ كلها إنجازات تضيف طابعاً دولياً على القضية الفلسطينية، وتكرس وجود الشعب الفلسطيني كشعب خاضع للاحتلال، وتنقل قضيته ومعاناته إلى العالم في وقت أصبح للإعلام وللرأي العام العالمي تأثير في تطور الأحداث في مختلف بقاع العالم. المشكلة لا تكمن في هذه القرارات في حد ذاتها، وإنما في فهم ملابسات صدورها، وفي كيفية التعامل معها فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً وأميركياً.

1 - على صعيد أسباب صدور قرارات الشرعية الدولية

إلى ما قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة سنة 1965، وعلى الرغم من وجود قرار التقسيم الذي ينص على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، كانت القضية تُطرح في المحافل الدولية كقضية لاجئين. إذ كانت مجرد ملف تتكفل به وكالة الأمم

²⁰ بين سنة 1947 وسنة 1990 صدر عن الأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة، 37 قراراً تؤكد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وبين سنة 1949 وسنة 1999 صدر 42 قراراً تتعلق بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وأماكنهم.

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتقوم، من منطلق إنساني، بتقديم المساعدات الإنسانية. هذه كانت نظرة العالم إلى الفلسطينيين؛ فالفلسطيني لاجئ يعيش في مخيم، ويحمل بطاقة تموين، ويقف في طابور ينتظر ما تجود به الأونروا عليه من حبوب وزيوت وملابس مستعملة. ولم تتحول نظرة العالم إلى الفلسطينيين إلا بعد أن حملوا السلاح ومارسوا الكفاح المسلح. فالبنديقية جعلت العالم يتعامل معهم كشعب له قضية سياسية، يناضل من أجل الاستقلال وتقرير المصير. وبدأ العالم يكتشف، بفعل البنديقية الفلسطينية وتضحيات الشعب الفلسطيني، أن هناك شعباً له هوية وله قضية وطنية سياسية، لا مجرد لاجئين. ومنذ ذلك الوقت بدأت الأمم المتحدة تتعامل مع القضية الفلسطينية من منظور مختلف، وبدأت تصدر قرارات سياسية تتعلق بالشعب الفلسطيني؛ قرارات وتوصيات تؤكد حق الشعب الفلسطيني في النضال لاسترداد حقوقه، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره، وتندد بالسياسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين.

كانت الفترة ما بين سنة 1965 وسنة 1982، والتي شهدت صدور أهم القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني بصورة عامة، هي نفسها مرحلة تصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني وتصاعد التأييد العالمي له. فخلالها، تم الاعتراف (سنة 1974) بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وتم قبول المنظمة عضواً مراقباً في الأمم المتحدة؛ وخلالها أيضاً، صدر قرار الجمعية العامة (سنة 1975) الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية... فما الذي نستنتج من ذلك؟

نستنتج مما سبق أن الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية، وما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات وتوصيات تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، لم يأتيا منحة من أحد، وإنما جاءا تجاوباً من المنتدى الدولي مع النضال الفلسطيني. فالبنديقية

الفلسطينية والشهيد الفلسطيني والمعتقل الفلسطيني والمعاناة الفلسطينية، كل هذا هو الذي أجبر العالم على الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه السياسية. نعم إن هذه القرارات والتوصيات لا ترقى إلى طموحات الشعب الفلسطيني، لأنها لا تنص على دولة فلسطينية، ولا تعطيه حقاً قانونياً واضحاً في إقامتها، إلا إنها تهيب الأوضاع الملائمة لتأسيس دولته، وتضع قدمه على طريق الدولة. وكى ترقى هذه القرارات والتوصيات إلى مستوى الاعتراف الواضح والمباشر بالدولة الفلسطينية المستقلة، كان الأمر يحتاج إلى مزيد من النضال المسلح والسياسي، لا الاكتفاء بما صدر من قرارات والمساومة في شأنها وتحميلها أكثر مما تحتمل، والتباكي على عدم جدية المنتدى الدولي في تطبيق قراراته، أو عدم إلزام إسرائيل بتطبيقها.

2 - على صعيد فهم قرارات الشرعية الدولية وأسلوب التعامل معها

بعيداً عن خطاب التحريض السياسي، يمكن القول إن اضطراباً شديداً شاب أسلوب تعامل العرب والفلسطينيين مع قرارات الشرعية الدولية، إذ غابت الرؤية الواقعية المبنية على فهم عقلاني للقانون الدولي، وللعلاقات الدولية، ولميكانيزمات صدور القرارات الدولية وتفسيرها وتطبيقها. لم يفصل البعض بين مخاطبة الجماهير الشعبية ومخاطبة المنتدى الدولي، إذ تم تسييس القرارات الدولية واستخدامها لأغراض السياسة الداخلية والتنظيمية الضيقة على حساب توظيفها دولياً. كما تم تحميل القرارات الدولية أكثر من قيمتها وأكثر مما تحتمل، بل وصل الأمر بالبعض إلى حد التعامل مع مجلس الأمن أو الجمعية العامة كأنهما دار ندوة عربية، أو أحد دواويننا، يدعوهما إلى الاجتماع متى يريد ويتجاهلهما متى يريد.

إذاً، بعيداً عن الغوغائية السياسية، يمكن القول إنه وباستثناء قرار التقسيم 181 الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، والذي رفضه العرب ورفض فلسطينياً في

نصوص الميثاق الوطني،²¹ لا يوجد أي قرار صادر عن مجلس الأمن أو عن الجمعية العامة ينادي بدولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، أو يلزم إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وإعطائهما للفلسطينيين ليقرروا عليهما مصيرهم السياسي! لن نعالج هنا قرار التقسيم، لا لأن الزمن تجاوزه فحسب، كما تزعم إسرائيل، بل أيضاً لأنه لم يعتمد كمرجعية أو حتى يُشار إليه فيما وقّع من اتفاقات سلام بين العرب وإسرائيل، بما في ذلك اتفاقات أوسلو وما بعدها، مع التشديد على أن أكبر خطأ ارتكبه القيادة في المنظمة أنها قبلت بالاقترار على قرار مجلس الأمن من دون قرار التقسيم، كمرجعية للتسوية السلمية.²² وفيما يلي سنتطرق إلى القرار 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، وما تلاه من قرارات وتوصيات.

نحن لا نتجنّى على الحقيقة إن قلنا إن كل ما صدر عن المنتدى الدولي بشأن ما سمي الصراع في الشرق الأوسط بعد سنة 1967 هو توصيات غير ملزمة، أو قرارات تتباين التفسيرات بشأنها، وخصوصاً القرارين 242 و338. صحيح أن الكثير من توصيات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن يعترف بحقوق الفلسطينيين، ويعترف بهم كشعب، بل يعطيهم الحق في المقاومة، إلا أنه مع ذلك لا يرقى إلى درجة الاعتراف الواضح بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة. إن هذا الحق متضمن بطريقة غير مباشرة في هذه القرارات والتوصيات، أو بمعنى آخر إن تطبيق هذه القرارات قد يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. لكن، للأسف، أفقدت التعنت الإسرائيلي والرفض الأميركي،

²¹ نصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق على أن "تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمها حق تقرير المصير."

²² قررت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لأول مرة، إدراج قرار الجمعية العامة 181 في جدول أعمال الدورة 112 لمجلس وزراء الخارجية العرب في 8.9 أيلول/سبتمبر 1999.

بالإضافة إلى التعامل العربي والفلسطيني المغلوط فيه، هذه القرارات قيمتها. وهذا ما يفسر لنا أن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة لم تكونا منزعجتين كثيراً جراء هذه القرارات والتوصيات، بل كان على رأس الشروط الأميركية للقبول بفتح حوار مع منظمة التحرير اعتراف هذه الأخيرة بقراري مجلس الأمن 242 و338 تحديداً.

وفي اعتقادنا أن أخطر ما صدر عن الأمم المتحدة بعد سنة 1967، وأكثره إزعاجاً لإسرائيل، كان القرار 3379 الصادر عن الجمعية العامة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975، والذي اعتبر الصهيونية "شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري". فهذا القرار شكل ضربة موجعة لإسرائيل وللحركة الصهيونية، لأنه ينسف الأساس التاريخي والديني والخلقي للكيان الصهيوني من حيث اعتبار العقيدة التي يقوم عليها هذا الكيان شكلاً من أشكال العنصرية. وقد بقيت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة تتحinnan الفرصة لإبطال هذا القرار، وهو ما حدث بعد حرب الخليج وانهايار المعسكر الاشتراكي، وبالتالي تبدل موازين القوى داخل الجمعية العامة.

لا يعني ما سبق أن قراري مجلس الأمن 242 و338 لا قيمة لهما، وأنهما لا يخدمان القضية الفلسطينية والعربية، وإنما المقصود أن إسرائيل والولايات المتحدة لديهما من أساليب المناورة والحجج القانونية ما يمكنهما من جعل هذين القرارين ليس ذوي قيمة للفلسطينيين. وهذا هو السبب في أن ضمن الشروط الأميركية والإسرائيلية للتفاوض والاعتراف بالمنظمة - ضمن شروط أخرى - اعتراف هذه الأخيرة بالقرارين المشار إليهما. ففي إثر اعتراف المنظمة بقراري مجلس الأمن في دورة المجلس الوطني في الجزائر سنة 1988، صرح المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، مارلن فيتزرووتر، "أن تطوراً إيجابياً طرأ في أثناء هذا الاجتماع، وخصوصاً الاقتراع على القرارين 242 و338". أما وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، شمعون بيرس، فقد رد، تعقيباً على إعلان

الجزائر، بتكرار شروط إسرائيل للاعتراف بالمنظمة وهي "القبول بقراري مجلس الأمن 242 و338 من دون إضافات أو تغيير، والاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام، ووقف الإرهاب"، وهو يقصد بذلك أن اعتراف المنظمة السابق كان بكل قرارات الشرعية الدولية وكان مصحوباً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو ما لم ينص عليه القرار 242.

من المعلوم أن القرار 242 صدر بعد حرب 1967، وأن القرار 338 صدر بعد حرب 1973، وهو يبين آليات تطبيق القرار الأول. المهم هو القرار 242 الذي يخاطب الدول المشاركة في الحرب، ويدعو إلى:

أ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في

النزاع الأخير؛

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة

ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش

بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

بعد ذلك يؤكد القرار - ضمن أمور أخرى - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

من الواضح أن القرار يخاطب الدول المشاركة في الحرب ولا يشير، من قريب أو بعيد، إلى الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ولا إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بل إن كلمة فلسطين لم تذكر قط في هذا القرار - كما أنها لم تذكر في القرار 338 - وحتى عندما تحدث القرار عن تسوية مشكلة اللاجئين لم يقل اللاجئين الفلسطينيين وإنما

اللاجئين، من دون تحديد جنسيتهم.²³ وكما هو معروف، تزعم إسرائيل والولايات المتحدة أن القرار ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من "أراض احتلتها في النزاع الأخير" لا من "الأراضي التي احتلتها..."، والمقصود من ذلك أن تدعي إسرائيل أنها طبقت القرار بمجرد انسحابها من أي جزء من الأراضي المحتلة، والأخطر من ذلك عدم وصف الأراضي/أراض بأنها عربية، بمعنى إسقاط هوية هذه الأرض، وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الأمر الذي سمح لإسرائيل، فيما بعد، لا بادعاء حقوق تاريخية وتوراتية في الضفة الغربية فحسب، بل بضم الجولان أيضاً.

إذاً، القرار يخاطب إسرائيل وسورية مصر والأردن، والأرض المقصودة هي الجولان وسيناء وقطاع غزة والضفة الغربية. وعليه، فإن من عليه المطالبة بتطبيق هذا القرار هو الدول الثلاث المشار إليها، لا منظمة التحرير الفلسطينية المغيبة عن القرار، بل التي لم يكن اعتراف بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني آنذاك، لا عربياً ولا دولياً. قد يقول قائل إن الاعتراف حدث سنة 1974، وأنه في 30 تموز/يوليو 1988 تم فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية،²⁴ الأمر الذي يجعل المنظمة مسؤولة عن الشعب الفلسطيني وعن الأرض الفلسطينية، وبالتالي يمكنها أن تحل محل الأردن ومصر! هذا

²³ توّظف إسرائيل هذا التفسير اليوم رداً على مطالبة الفلسطينيين لها في مفاوضات الوضع النهائي بعودة اللاجئين الفلسطينيين، حيث طرح المفاوضات الإسرائيلي قضية اليهود العرب الذين تزعم إسرائيل أن العرب طردوهم واستولوا على أملاكهم. بمعنى أنها تريد أن تقايض اللاجئين الفلسطينيين بـ "اللاجئين اليهود".

²⁴ تحدثت القرار الأردني عن فك الارتباط الإداري والقانوني بين المملكة الأردنية والضفة الغربية، لكنه لم يتحدث عن السيادة، كما لم تتم الموافقة على القرار في البرلمان. ومن هنا، فإن قرار فك الارتباط ما زال محل أخذ ورد. ففي إثر إغلاق مكاتب حركة حماس في الأردن واعتقال قادتها - أيلول/سبتمبر 1999 - بحجة عدم شرعية التنظيم وعدم شرعية ما يقوم به من أعمال ضد إسرائيل، رد قادة حركة حماس وقادة جبهة العمل الإسلامي في الأردن بأن الضفة الغربية ما زالت، بحسب الدستور الأردني، أرضاً محتلة، وبأن من حق الشعب مقاومة الاحتلال.

كلام صحيح ونافذ بيننا كعرب ومفهوم بحسب العقلية العربية، لكن لا قيمة له في القانون الدولي ولا يؤثر في منطوق القرار 242 أو تفسيره، لأن منظمة التحرير ليست عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، وبالتالي فإن مطالبة المنظمة لإسرائيل أو للأمم المتحدة بتطبيق القرار 242 مطالبة لا قيمة لها، ذلك بأنها تأتي من طرف غير معني في نظر القانون الدولي، وهذا ما جعل اعتراف المنظمة بالقرارين المشار إليهما مكسباً إسرائيلياً أكثر من كونه مكسباً فلسطينياً.

لا يعني قولنا هذا أن نتخلى عن المطالبة بالقرار 242، أو أن ننأى بأنفسنا عنه، بل يجب التمسك به لأنه قرار دولي يعترف بأن الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان أراض محتلة، وكونها كذلك فإن على إسرائيل أن تطبق اتفاقيات جنيف لسنة 1949 فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع الأراضي المحتلة وسكانها. ويعني هذا أن كل ما قامت به إسرائيل في هذه الأراضي هو تصرفات غير قانونية، كما أن الاعتراف بصفة الاحتلال لهذه الأراضي يمنح الشعب الخاضع للاحتلال الحق في اللجوء إلى كل الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح، لإنهاء الاحتلال وتقرير المصير. إن الخلل لا يكمن في القرار في حد ذاته، لأنه جاء بعد هزيمة عربية لا بعد نصر كي نحقق منه مكاسب، لكنه يكمن في أسلوب التعامل العربي والفلسطيني مع القرار، وهو التصرف الذي أضعف قيمته القانونية وقوته الإلزامية. وقد أدت اتفاقات السلام التي وقعتها مصر والسلطة الفلسطينية والأردن مع إسرائيل دوراً خطراً في إفقاد هذا القرار أهميته.

لم يبتعد الكيان الصهيوني كثيراً عن الصواب عندما زعم أنه نفذ القرار 242، وأن هذا القرار لم يعد مرجعية ملائمة للتسوية مع منظمة التحرير. وهو يبني موقفه هذا لا فقط على تفسيره القرار بأنه انسحاب من "أراض محتلة"، وليس من "الأراضي المحتلة"، بل أيضاً انطلاقاً مما وقّع من اتفاقات مع مصر والأردن ومنظمة التحرير. فالكيان يرى

أن الاتفاقات - كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو - التي وقّعت مع هذه الأطراف أصبحت هي المرجعية، وهي التي تحدد حقوق كل طرف وواجباته. فمصر عندما وقّعت اتفاق كامب ديفيد الذي أعاد لها سيناء من دون قطاع غزة، وأنهى بالتالي حالة الصراع مع إسرائيل، فإنما هي تعترف بأن إسرائيل أوفت بالتزاماتها المنصوص عليها في القرار 242 بالنسبة إلى الجبهة الجنوبية، وكأن مصر هنا تقر بأن قطاع غزة ليس أرضاً محتلة ينطبق عليه القرار 242. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة إلى الأردن، إذ عندما وقّع اتفاقية وادي عربة وأنهى صراعه مع إسرائيل فكأنه يعترف بأن إسرائيل أوفت بالتزاماتها تجاهه بالنسبة إلى القرار 242. أمّا الضفة الغربية فأصبحت أرضاً بلا صاحب أو مطالب في مفهوم القانون الدولي. وهذا ما جعل إسرائيل تتعامل مع الضفة والقطاع كأرض متنازع بشأنها.

وحتى بالنسبة إلى منظمة التحرير فإنها قبلت بإشارة غامضة إلى القرارين المشار إليهما كأساس للتفاوض في مدريد، ثم في أوسلو، بل إن اتفاق أوسلو، في المادة الخامسة عشرة، أكد أن المرجعية، في حال حدوث أي خلافات في تفسير أو في تطبيق الاتفاق، هي التفاوض بين الطرفين، وليس الأمم المتحدة أو أية هيئة دولية. وهذا ما يفسر لنا تشديد إسرائيل المتواصل على رفض تدخل الأمم المتحدة في المفاوضات، بل انتقادها الشديد للأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، في 22 أيلول/سبتمبر 1999، عندما عين مسؤولاً دولياً - السويدي تيري لارسن - للشرق الأوسط، معتبرة ذلك تدخلاً في مسيرة السلام التي تقوم على أساس التفاوض المباشر بين الأطراف.

يبدو أن اعتراف المنظمة بقرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً بالقرارين 242 و338، لم يدخل المنظمة طرفاً مساوياً لبقية الأطراف في لعبة التسوية. بل إن الولايات المتحدة لم تعبر، لا موقفاً ولا ممارسة، عما يدل على مكافأة الفلسطينيين على ما قدموا

من تنازل. ويمكن أن نلخص أسباب عدم تثمير الموقف الفلسطيني القابل بالشرعية الدولية كما يلي:

أولاً: إن الاعتراف جاء في زخم الانتفاضة، حيث كان التأييد العالمي للفلسطينيين قوياً، وكانت إسرائيل في موقف محرج. ومن هنا لم ترغب إسرائيل ومعها الولايات المتحدة في تقديم تنازلات، كي لا تظهرها بمظهر الضعيف الذي خضع لشروط الفلسطينيين. ومن هنا كان الموقف الأميركي يريد مساعدة الإسرائيليين على امتصاص التنديد العالمي بهم، لا إحقاق الحقوق الفلسطينية المشروعة.

ثانياً: إن الاعتراف جاء متأخراً. فقد جاء والوضع العربي والفلسطيني العام ضعيف. فباستثناء الانتفاضة لم تشعر إسرائيل بأن وجودها مهدد، كما لم تشعر الولايات المتحدة بأن مصالحها مهددة. وكان العرب في حالة من التردّي في علاقاتهم بعضهم ببعض، كما كانت علاقة المنظمة سيئة بأكثر من دولة عربية. إذاً، اعتراف المنظمة بإسرائيل وبقرارات الشرعية الدولية لم يأت من موقع القوة، وإنما من موقع الضعف. وكانت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة تدركان أن ورقة القوة الوحيدة لدى المنظمة هي الانتفاضة. ومن هنا عملا على التسوية والمماطلة إلى حين إفقاد الانتفاضة زخمها.

ثالثاً: إن الاعتراف جاء في ظل تحولات في النظام الدولي تشير إلى بداية انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، الأمر الذي يعني تعاملاً جديداً مع مفهوم الشرعية الدولية بما يخدم استراتيجيتها، ذلك بأن قرارات الشرعية الدولية لا تطبق من تلقاء نفسها، بل تحتاج إلى آليات للتنفيذ وإلى حشد قوى داخل الأمم المتحدة، سواء للاتفاق على تفسير القرارات، أو على صعيد تطبيقها. وواقع الحال أن

حلفاء الشعب الفلسطيني لم يكونوا بقوة حلفاء إسرائيل كي يكسبوا المعركة الدبلوماسية.

رابعاً: غياب إجماع فلسطيني على السياسة الجديدة للمنظمة، سواء فيما يتعلق بقرارات المجلس الوطني في الجزائر - إعلان الدولة الفلسطينية - أو بمجمل ما سمي، فيما بعد، هجوم السلام الفلسطيني. ذلك بأن قوى المعارضة كانت ضد الاعتراف بالقرار 242، وضد الاعتراف بدولة إسرائيل، بل حتى قيادة المنظمة كانت حذرة ومترددة خشية ألا تحصل على شيء بعد هذه التنازلات، وخصوصاً أن الجانب الأميركي كان أقرب في تفسيره للقرار 242 إلى التفسير الإسرائيلي القائل بانسحاب من "أراض محتلة" منه للتفسير الفلسطيني والعربي القائل بالانسحاب من "الأراضي المحتلة"، بالإضافة إلى أن هذا القرار يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين ولا يعترف لهم بأي حقوق سياسية.

خامساً: هو ما سبقت الإشارة إليه من غياب تعامل عقلاني مع قرارات الشرعية الدولية، سواء مع الأصدقاء، أو مع الأعداء، أو مع المحايدين داخل المنظمات الدولية. بل إن أطرافاً عربية لم تخف استعدادها للمساومة في شأن هذه القرارات من أجل مصالح خاصة بها مع الولايات المتحدة. وحتى منظمة التحرير لم يكن لديها رؤية واضحة لما تريد من الشرعية الدولية، وأبدت بدورها استعداداً للمساومة والتخلي عن بعض هذه القرارات.²⁵

²⁵ ذكرت "وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)"، في 2 تشرين الأول/أكتوبر 1991، أن الرئيس ياسر عرفات اعتبر أن المطالبة بإلغاء قرار الجمعية العامة المتعلق بمساواة الصهيونية بالعنصرية يمكن أن يناقش شرط "إثبات المصادقية الإسرائيلية في تحقيق السلام". أنظر: جريدة "القدس العربي" (لندن)، 1991/10/3.

سادساً: المبالغة في المناورة، وخصوصاً الغموض بين ما هو استراتيجي وما هو تكتي، بحيث أن الأصدقاء والأعداء كانوا لا يعرفون ماذا تريد منظمة التحرير الفلسطينية وما هي سياستها الراهنة. فأحياناً نقرأ قرارات مجلس وطني تبني على الميثاق الوطني، وأخرى تبني على قرارات المجالس السابقة، وأحياناً على قرارات القمم العربية، وأخرى على قرارات الشرعية الدولية.

سابعاً: وجدت المنظمة نفسها في وضع لا يخلو من مفارقة. فهي، في الوقت الذي تطالب فيه بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وبمؤتمر دولي للسلام، كانت تتعامل مع مبادرات من خارج الأمم المتحدة؛ فالأمم المتحدة، المعنية أولاً وأخيراً بالأمر، مغيبة عن مسرح الأحداث، والدبلوماسية الفلسطينية كانت نشيطة خارج الأمم المتحدة وهامشية داخلها. وأن تبحث المنظمة عن وسطاء، وتدخل في مفاوضات لتحقيق تسوية سياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة، يعني أن لديها استعداداً للمساومة في شأن هذه القرارات.

ثامناً: اعتمدت المنظمة اعتماداً شبه كلي على مصر والولايات المتحدة الأميركية لتفعيل عملية التسوية السلمية. وهاتان الدولتان أبعد ما تكونان استعداداً لتطبيق قرارات الأمم المتحدة. فمصر كانت أول من خرق وأبطل قيمة القرار 242 عندما وقّعت صلحاً مع إسرائيل وتركزت الفلسطينيين وشأنهم. وصلحها مع إسرائيل لم يكن في إطار الأمم المتحدة، وإنما في إطار مفاوضات ثنائية بإشراف الولايات المتحدة. وكان من الصعب والمخرج لمصر أن تصر على تطبيق قرارات الشرعية الدولية وعلى مؤتمر دولي بينما هي لم تفعل ذلك، بل اعتبرت أن المفاوضات الثنائية هي التي تحدد الحقوق والواجبات. أمّا الولايات المتحدة فموقفها واضح، وهو الموقف الإسرائيلي نفسه تقريباً.

نحن نعتقد أن هناك بعداً آخر قليلاً ما يثير اهتمام الباحثين والسياسيين على الرغم من أهميته، ويتعلق بالتحول الذي طرأ على مفهوم الشرعية الدولية بفعل التحول في النظام الدولي، ذلك بأن الولايات المتحدة - ومعها أو في داخلها إسرائيل - ترى أن شرعية النظام الدولي المنهار وما صدر عن هذه الشرعية من قرارات وتوصيات ومفاهيم لم تعد صالحة كشرعية للنظام الدولي الجديد. وليس من المقبول في نظر الولايات المتحدة أن يسير النظام الدولي الجديد، وأن تحكم قائدة هذا النظام، بقرارات الشرعية الدولية للنظام السابق، حيث صدرت القرارات بفعل ثقل وتأثير القطب المنهار، أي الاتحاد السوفياتي وحلفائه.

بمعنى آخر، إنه لا يمكن للمنتصرين الذين يؤسسون النظام الدولي الجديد أن يلزموا أنفسهم بقرارات وضعها المنهزمون، أو كان لهم التأثير الكبير في صدورها. ويدخل ضمن هذه القرارات كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سواء تلك الصادرة عن مجلس الأمن مثل القرار 242، أو تلك الصادرة عن الجمعية العامة مثل قرار التقسيم والقرارات التي تتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعن حقه في الكفاح المسلح لاستعادة حقوقه المشروعة، أو قرار مهاجمة الصهيونية بالعنصرية.

وهكذا، فعندما يتحدث الفلسطينيون والعرب ومن والاهم عن الشرعية الدولية، فإنهم يتحدثون عن شرعية سقطت في نظر الولايات المتحدة وإسرائيل، أو عن شرعية من حق المنتصر والمؤسسين للنظام الدولي الجديد أن يأخذوا منها ما يريدون، وأن يتجاهلوا أو يلغوا ما يرونه غير متلائم مع مصالحهم. ومن هنا، يمكن أن نفهم الحملة الشرسة التي قادتها إسرائيل والولايات المتحدة داخل أروقة المنتدى الدولي لإلغاء قرارات الشرعية الدولية السابقة بشأن فلسطين، ونجحت في إسقاط بعضها، مثل القرار

3379 الصادر سنة 1975 والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

لا غرو، إننا، أن للولايات المتحدة، ومعها إسرائيل، فهماً خاصاً فيما يتعلق بالشرعية الدولية، وهي شرعية دولية تنبع من الواقع ومستجداته؛ شرعية الأقوى لا الشرعية الدولية المنهارة التي كانت تناصر الضعفاء، أو على الأقل تعبر عن توازن في التعامل مع الدول. وهذا الأمر هو الذي يفسر ما سبق ذكره، وهو تهرب الولايات المتحدة ومعها إسرائيل من اعتبار قرارات الشرعية الدولية ملزمة، والمرجع الوحيد والرئيسي للتسوية.

خاتمة

مع عدم إنكار الوضع الحرج الذي كان عليه المفاوضات الفلسطينية عند انطلاق ما يسمى مسلسل السلام، إلا إننا نعتقد أن خلافاً خطراً صاحب المفاوضات ولازم الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير والكيان الصهيوني، وهو عدم تمسك الطرف الفلسطيني تمسكاً قوياً بالمرجعية الدولية أساساً لما يوقع من اتفاقات. لقد هيمن الهاجس السياسي الظرفي لدى المفاوضات الفلسطينية على الجانب القانوني، وعلى ما هو مصيري، ذلك بأن تراجع الشرعية التاريخية والشرعية الثورية، في هذه المرحلة، يتطلب التمسك بالشرعية الدولية من دون أي مساومة في شأنها. وهذا الخلل لاحظناه من خلال غياب القانونيين الفلسطينيين عن طاولة المفاوضات، وغياب نص واضح في اتفاق أوصلو على إحالة أي خلاف في التفسير على الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، بل نصت المادة الخامسة عشرة من الاتفاق على أن الخلافات تحل من خلال التفاوض بين الطرفين. وهذا يعني جعل المفاوضات الفلسطينية كالغريق الذي يتشبث بشعر رأسه! بالإضافة إلى ذلك، اعتمد المفاوضون الفلسطينيون على الخبرة التفاوضية المصرية،

وثمة فارق كبير جداً بين الوضع الفلسطيني والوضع المصري. وكما هو معروف، فإن اتفاق كامب ديفيد لم يجر بإشراف الأمم المتحدة وفي إطار تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وإنما كانت مرجعيته تفاوضية، وكانت الأمم المتحدة مغيبة عن المفاوضات. مع ذلك، فإن ما وقَّعته السلطة الفلسطينية مع إسرائيل من اتفاقات ليس باتفاقات دولية أو اتفاقات دولة، كما يقول الرئيس عرفات، وإنما هي اتفاقات بين دولة ومنظمة خارج إطار قرارات الشرعية الدولية. وهذا يعني أن قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين – وخصوصاً قرار التقسيم 181 وقرار عودة اللاجئين 194 – ما زالت سارية المفعول، ويمكن للشعب الفلسطيني وللدول العربية المعنية أن تعيد تفعيل هذه القرارات، بل يمكنها أن تتصرف عقلاً وأناً تمارس حقها المشروع في مقاومة الاحتلال. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>